استمارة المشاركة في الملتقى الوطني حول: المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني: شراكة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية – الواقع والتحديات

جامعة قسنطينة 2– عبد الحميد مهري، يوم 30 سبتمبر 2025

المشارك الأول:

الاسم واللقب: سارة بوالشعير

الرتبة العلمية: دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

المؤسسة الجامعية: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة

البريد الإلكتروني: sarasamira1992@gmail.com

المشارك الثاني:

الاسم واللقب: حسيبة سميرة

الرتبة العلمية: أستاذة

مؤسسة الانتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة

البريد الإلكتروني: semirahasssiba@hotmail.fr

عنوان المداخلة: دور الصناديق الوقفية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية "صندوق تثمير بالمصرف الإسلامي للتنمية أنموذجا"

محور المداخلة: أدوات المالية الإسلامية لدعم الاقتصاد التضامني وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية

ملخص المداخلة:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث موضوع دور الصناديق الوقفية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجربة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بالمصرف الإسلامي للتنمية، ولمعالجة إشكالية البحث تم استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالصناديق الوقفية، ودورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخيرا تم الوقوف على تجربة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في المصرف الإسلامي للتنمية من خلال تحليل الأداء المالي والتشغيلي للصندوق، وقد تم التوصل إلى نجاح التجربة من خلال النتائج الإيجابية والمرضية التي حققها صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، مما يعكس جهود الصندوق ودعم البنك الإسلامي للتنمية له، من أجل تطوير قطاع الأوقاف وتفعيل دوره في خدمة أهداف التنمية.

الكلمات المفتاحية: الصناديق الوقفية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

Abstract:

This study aims to examine the role of endowment funds in supporting economic and social development through the experience of the Awqaf properties investment fund at the Islamic development bank. To address research problem, various concepts related to endowment funds and their role in supporting economic and social development were reviewed. Finally, the study analyzed the financial and operational performance of the Awqaf properties investment fund at the Islamic development bank; the findings indicate the success of the experience, as satisfactory result. This success reflects the fund's efforts and the support provided by the Islamic development bank to develop the endowment sector and enhance its role in achieving development goals.

Keywords: endowment funds, economic and social development, Awqaf properties investment fund.

مقدمة:

تؤدي الأوقاف دورا محوريا في إحداث التنمية الشاملة في المجتمعات المعاصرة، نظرا لما تملكه من أصول وما توفره من احتياجات لتلبية الصالح العام، فهي الممول الرئيسي لكثير من القطاعات كالصحة والتعليم والبيئة، بما يساهم في تخفيف الأعباء على ميزانية الدولة، وكذا تحسين البنية التحتية، التي تعتبر أسس الاقتصاديات الحديثة ويكون لها الأثر المضاعف في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وتعتبر الصناديق الوقفية من أهم الآليات التمويلية المعاصرة والمستحدثة للنهوض بقطاع الأوقاف، حيث تعتمد على الإدارة المبتكرة لأموال الوقف، واستخدام الأساليب الحديثة في تعبئة أموال الوقف عن طريق توسيع قاعدة الواقفين، وتنميته من خلال حسن إدارة الوقف واستثمار أمواله للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع والمشاركة في عملية التنمية للمجتمع، فهي تمثل الإطار الأوسع لممارسة العمل الوقفي في إطار من المشاركة الجماعية بين جميع أفراد وهيئات المجتمع.

وفي هذا الصدد تبرز تجربة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بالمصرف الإسلامي للتنمية كأحد النماذج الدولية الناجحة والرائدة لدور الصناديق الوقفية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية: **كيف يمكن للصناديق الوقفية أن تساهم في دعم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وما هو دورها في هذا الإطار؟**

والتي سيتم الإجابة عليها من خلال تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحورين التاليين:

المحور الأول: التأصيل النظري للصناديق الوقفية

أولا: مفهوم الصناديق الوقفية وأهميتها:

هناك العديد من التعاريف التي تم تقديمها للصناديق الوقفية نذكر منها:

الصناديق الوقفية عبارة عن: "أوعية تتجمع فيها الأموال المخصصة للوقف دون النظر إلى مقدار قيمتها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ويتم تجميعها عن طريق التبرعات ومن ثمة استثمارها وصرف ريعها في وجوه خيرية محددة للجهة المعلن عنها مسبقا، والتي تم التبرع لصالحها"[1].

وتعرف بأنها: "أداة لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الواقفين بغرض استخدامها في الصالح العام، كبناء بعض المرافق أو شق طريق أو تمويل طلبة العلم أو غير ذلك، مما يندرج ضمن "المصلحة العامة". وبذلك فإن الأمر هنا يتعلق بوقف نقدي وبميزانية تتضمن موارد واستخدامات، غير أن الطابع النقدي للصندوق لا يمنع من امتلاك الصندوق للأصول الاستثمارية العينية كالأراضي والمباني والمعدات والتجهيزات المختلفة"[2].

والصندوق الوقفي عبارة عن "وعاء تجمع فيه أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات وممتلكات وأسهم وأصول متنوعة تدار على صفة محفظة استثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مستوى مخاطرة مقبول، والصندوق يبقى ذا صفة مالية إذ أن شراء العقارات والأسهم والأصول المختلفة، وتمويل العمليات التجارية لا يغير من طبيعة هذا الصندوق لأن كل ذلك هو استثمار حقيقي لتحقيق العائد للصندوق، فليست العقارات أو الأسهم هي في ذاتها الوقف، وبالتالي فإن محتويات الصندوق غير ثابتة تتغير بحسب سياسة إدارة الصندوق"[3].

وقد زاد الاهتمام بالصناديق الوقفية خاصة في ظل الحاجات الملحة لإنشاء صناديق بغية تسيير الأوقاف النقدية، وتعمل هذه الصناديق على خدمة أوجه البر من خلال استغلال الأموال الموقوفة على مستوى الصندوق، إلى جانب المحافظة على الصندوق الوقفي بتنمية أمواله واستثمارها، ومن أهم أسباب الاهتمام به نذكر[4]:

- **تهيئة الفرص لجمهور المسلمين**: حيث يساهم الصندوق الوقفي في مساعدة الأشخاص الراغبين في الوقف، وذلك في ظل محدودية دخولهم التي لا تسمح لهم بإنشاء أوقاف مستقلة مثل المدارس والمستشفيات والمعاهد، لكن بفضل هذه الدخول المنتظمة والمساهمات المستمرة يمكنهم ادخار نسبة منها لتجميع مكونة رؤوس أموال كبيرة ومؤثرة في شكل صندوق وقفي.
- **إحكام الرقابة على الأوقاف**: فالصناديق تمكن من إحكام الرقابة الشعبية والحكومية على الأوقاف، ذلك أن سبل المراجعة المحاسبية وطرائق الضبط في الأعمال المالية والمصرفية قد تطورت في العصر الحاضر، ويمكن الاستفادة منها، وأيضا القوانين المنظمة لعمل المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار والمؤسسات العامة المشرفة على نشاطاتها يمكن الاستفادة منها. فضعف الرقابة وانعدامها هو السبب الرئيس لتطور مؤسسة الوقف ولإساءة استخدامها والاستيلاء عليها وضياعها، والرقابة على الأوقاف بحاجة إلى تطوير لصعوبتها وكبر تكاليفها.
- **النهوض بحاجات المجتمع**: ليس للوقف غرض محدد بل جائز في كل ما لا معصية فيه، فالوقف يستهدف سد احتياجات جميع الأفراد بما فيهم الأغنياء، وخدمة لكل غرض نافع مفيد.

---

[1] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار: مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص123.

[22] حسين رحيم، ميلود زنكري، التمويل الريفي الأصغر أي دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغاربي، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، أيام 27-28-6/29/ 2013، ص6.

[3] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار: مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة، مرجع سابق، ص 125.

[4] عبد الكريم بوحادرة، الدول التمويلي والتنموي للصناديق الوقفية –حالة الصندوق الوقفي تثمير–، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 3، 2021، ص436-437.

- **التأمين التكافلي على أساس الوقف النقدي**: فلو قام التأمين على أساس الوقف، فإنه يبعث روح التكافل ويعكس حقيقة التعاون بين المسلمين وما يحقق من ربح يكون لمصلحة المجموعة وما نقص من تعويض يغطي من أرباح الاستثمار. ويمكن تأسيس صندوق تأمين إسلامي على أساس الوقف النقدي بحيث يكون جزء من رأسماله وقفا على المتضررين من المشتركين في الصندوق، وعلى الجهات الخيرية في النهاية. ويكون ذلك من باب الوقف النقدي المستثمر بالمضاربة، وتدخل الأرباح في الصندوق لأغراض الوقف يستعملها كيفما شاء. سواء يقوم بتوزيعها على المشتركين، أو وضعها كاحتياطي، أو إعادة استثمارها، وقد طبقت هذه الصيغة شركة تكافل في جنوب إفريقيا حيث أنشأت صندوقا وقفيا وهناك العديد من الدول التي تعتزم إنشاء هذا النوع من الصناديق.
- **القرض الحسن**: يمكن لصندوق الوقف جمع الأموال لغرض تقديم القروض لذوي الحاجات تكون موثوقة بالضمانات، للانتفاع بها ثم يردون الانتفاع لغيرهم، كما يمكن أن يستفيد الصندوق من صيغة الوقف المؤقت، فيسمح لأصحاب الفوائض بإيداعها وقتا، ثم استردادها وهي في هذه الفترة تقرض للمحتاج للانتفاع بها.
- **تعبئة الموارد المالية وترقية استثمار الأوقاف**: فالدعم المالي من بين أسباب تراجع الأوقاف، وهو ما تعمل الصناديق الوقفية على تجاوزه من خلال تجميع رؤوس الأموال والعمل على استثمارها من أجل ضمان استمراريتها.

ثانيا: أهداف الصناديق الوقفية وأنواعها ومصادر أموالها:

أهداف الصناديق الوقفية: تتلخص أهداف الصناديق الوقفية في مجموعة النقاط الآتية[1]:

- إحياء سنة الوقف بالدعوة إلى مشروعات تنموية قريبة من نفوس الناس وأكثر تلبية لاحتياجاتهم؛
- توسيع نطاق العمل الوقفي من خلال تنظيم يجمع بين المرونة والانضباط في آن معا؛
- تلبية احتياجات المجتمع والأفراد في المجالات غير المدعومة بالشكل المناسب؛
- تطوير العمل الخيري من خلال طرح نموذج جديد يمكن الاقتداء به؛
- تعزيز المشاركة المجتمعية في الدعوة للوقف وإدارة مشروعاته؛
- تجديد الدور التنموي للوقف من خلال تفعيل الوقف القائم وإنشاء وقف جديد؛
- تحقيق المساهمة باستخدام تقنيات الإدارة الحديثة والتسيير المعاصر في مؤسسات الصناديق الوقفية.

أنواع الصناديق الوقفية: يمكن تحديد أنواع الصناديق الوقفية حسب اعتبارين هما:

حسب الغرض الذي أنشأ له الصندوق: وتنقسم الصناديق الوقفية حسب هذا المعيار إلى صناديق وقفية وحيدة الغرض وصناديق وقفية متعددة الأغراض :

الصناديق الوقفية وحيدة الغرض: حيث يتم إنشاء صندوق وقفي لكل غرض معين، يخصص ريعه للإنفاق على الأغراض الخاصة بذلك الصندوق مثل: صندوق التعليم، صندوق لمحاربة البطالة...إلخ .

الصناديق الوقفية متعددة الغرض: وهناك يكون الصندوق الوقفي مشترك مثال ذلك: إنشاء صندوق للتنمية العلمية والتكنولوجية .

---

[1] عبد القادر قداوي، تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية لتمويل المشاريع التنموية –نماذج مؤسسات اقتصادية واجتماعية–، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، 2018، ص82-83.

حسب عدد الواقفين المشاركين في الصندوق: وهنا تنقسم الصناديق إلى صناديق وقفية مغلقة وصناديق وقفية مفتوحة :

الصناديق الوقفية المغلقة: وهي الصناديق الوقفية التي يكون فيها الواقف شخصا واحدا، كأن يوقف شخص ما مبلغ من ماله الخاص في صندوق من أجل تحقيق غرض معين يحدده الواقف .

الصناديق الوقفية المفتوحة: وهي الصناديق التي تسمح لجميع شرائح المجتمع للمساهمة فيها.

الشكل رقم (1): أنواع الصناديق الوقفية

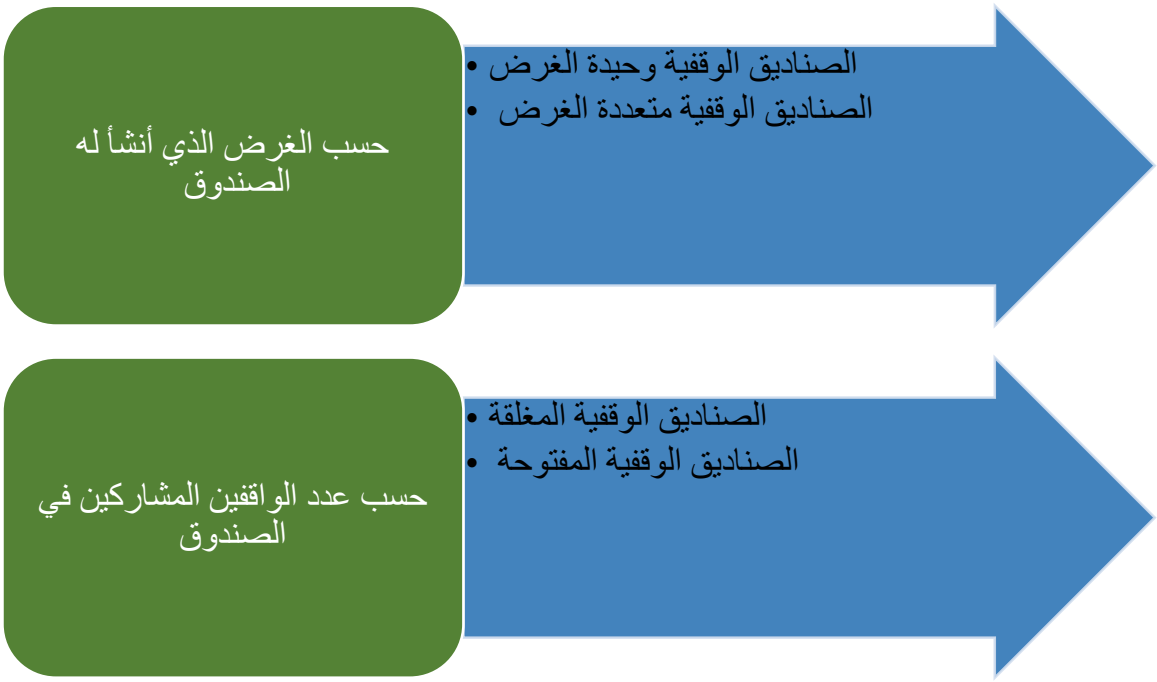

المصدر: من إعداد الباحثتين.

مصادر أموال الصناديق الوقفية: أما عن مصادر أموال الصناديق الوقفية فيمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

- التبرعات التي يقدمها الأفراد وأصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال بالإضافة إلى تبرعات المؤسسات والشركات من القطاع العام والخاص؛
- المساهمات المقدمة من الدولة سواء من خزينتها أو عن طريق ضريبة أو طابع توجهه للصناديق الوقفية؛
- ريع الصناديق الوقفية؛
- العائدات من الاستثمارات الوقفية لأموال الصناديق والأنشطة والخدمات التي تقدمها؛
- المشاركات التي تقدمها مؤسسات الوقف الإسلامي كوزارة الأوقاف والأمانة العامة للوقف؛
- الهبات والتبرعات والإعانات والوصايا التي تتماشى وطبيعة الوقف وأهداف وسياسات الصندوق والمجالات المستهدفة به؛

[1] محمد الزحيلي، الصناديق الوقفية المعاصرة: تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها، مجلة الحق للدراسات الشرعية والقانونية، المجلد 1، العدد 12، جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص9.

- العائدات من الأوقاف الجديدة التي تتوافق مع أهداف الصندوق؛
- الاكتتاب العام عن طريق الأسهم الوقفية أو سندات الأعيان المؤجرة أو سندات المقارضة.

ثالثا: استثمار أموال الصناديق الوقفية

يعرف الاستثمار الوقفي على أنه تنمية الأموال الوقفية سواء كانت أصولا أم ريوعا بالطرق التي من شأنها ضمان ديمومته بما هو مباح شرعا[1]. ويهدف استثمار الوقف إلى المحافظة على أصل الوقف من الاندثار، والحصول على أكبر عائد للوقف لنفع المستحقين بإعانتهم على تلبية حاجاتهم.

ويمكن لأموال الصناديق الوقفية أن تستغل بما يتناسب مع طبيعتها في إحدى الصيغ التالية[2]:

القرض الحسن: يعمل الصندوق الوقفي على توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة بالاعتماد على صندوق خاص بالقرض الحسن، من خلال تعبئة أموال الوقف عن طريق إصدار صكوك وقفية، قم توجيه الأموال الوقفية لغرض تمويل هذه المؤسسات، حيث يكون التمويل وفق هذه الصيغة بنسب محددة بغية تجنب زوال الصندوق ولأجل ضمان استمراره، كما يجب تخصيص العائدات لتغطية الديون غير المدفوعة، أو قد يكون التمويل عن طريق استخدام ريع المشاريع الاستثمارية الخاصة بالصندوق الوقفي، ليتم ارجاع أصل القرض الحسن عند حلول تاريخ الاستحقاق دون زيادة حتى يستفيد منه غيره، إلا أن الملاحظ على القرض الحسن وقوع الاستفادة من المقترض دون المقرض، فالأرباح والخسائر المحققة تكون من نصيب المقترض فقط.

المضاربة: حيث يساهم الصندوق الوقفي بالمال ويطلق عليه رب المال، أما الطرف الثاني الممثل في المؤسسة فيقدم العمل ويعرف برب العمل، على أن يتم تقسيم الأرباح وفق نسب متفق عليها، أما الخسارة فيتحملها رب المال (الصندوق الوقفي).

الإجارة المنتهية بالتمليك: وهي أن تؤجر إدارة الأوقاف (الصناديق الوقفية) أرضا وقفية، لمستثمر يبني عليها مباني ومحلات وعمارات أو أي شيء من أنواع البناء بموجب عقد، ليستغلها المستثمر مدة من الزمن، وبعد انتهاء المدة المتفق عليها، يؤول ما أقيم على الأرض للوقف، عن طريق أن يتضمن العقد المبرم بين ناظر الوقف والمستثمر تعهدا يهب فيه المستثمر ما أقيم على الأرض للوقف، أو وعدا بالبيع حسب عقد جديد.

المشاركة المتناقصة: بأن تطرح إدارة الوقف (الصناديق الوقفية) مشروعا ناجحا (مصنعا أو عقارات أو نحو ذلك) على أحد المصارف الإسلامية، أو المستثمرين، حيث يتم بينهما المشاركة العادية كل بحسب ما قدمه، ثم يخرج البنك، أو المستثمر تدريجيا من خلال بيع أسهمه أو حصصه في الزمن المتفق عليه بالمبالغ المتفق عليها، وقد يكون الخروج في الأخير بحيث يتم بيع نصيبه إلا إدارة الوقف مرة واحدة، ولا مانع أن تكون إدارة الوقف هي التي تبيع حصته بنفس الطرق المقررة في المشاركة المتناقصة، أو تقوم إدارة الوقف بعرض أراضيها التجارية المرغوب فيها، ويدخل الآخر (الشركاء) بتمويل المباني عليها، ثم يشترك

---

[1] سفيان ذبيح، الرقابة على استثمار الأملاك الوقفية كآلية لحماية الأوقاف العامة في التشريع الجزائري، مجلة المفكر، المجلد 15، العدد 2، 2020، ص166.

[2] أنظر:

عبد الكريم بوحادرة، الدول التمويلي والتنموي للصناديق الوقفية –حالة الصندوق الوقفي تثمير–، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 3، 2021، ص436-437.

– حليمة بزاز، يحياوي عبد الكريم، الصيغ الحديثة لاستثمار أموال الأوقاف وآليات تفعيلها في الجزائر، الملتقى الدولي الافتراضي حول: دور القطاع الثالث والمؤسسات الوقفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في التجارب الحديثة، جامعة سطيف، يوم 3 أفريل 2021، ص 5-6.

الطرفان كل بحسب ما دفعه، أو قيم له وحينئذ يكون الريع بينهما حسب النسب المتفق عليها، ثم خلال الزمن المتفق عليه تقوم الجهة الممولة (الشريك) ببيع حصصها إلى إدارة الوقف أقساطا أو دفعة واحدة.

الاستصناع: يمكن لإدارة الصناديق الوقفية أن تستفيد من عقد الاستصناع لبناء مشروعات نافعة حيث تستطيع الاتفاق مع المصارف الإسلامية (أو المستثمرين) على تمويل المشاريع العقارية على أرض الوقف أو غيرها، والمصانع ونحوها عن طريق الاستصناع، وتقسيط ثمن المستصنع على عدة سنوات، إذ أن من مميزات عقد الاستصناع أنه لا يشترط فيه تعجيل الثمن، بل يجوز تأجيله، وتقسيطه وهو ما أعطى مرونة كبيرة لا توجد في عقد السلم.

المرابحة: قد يتم استثمار أموال الصناديق الوقفية من خلال المرابحة، خصوصا إذا تم ايداعها في المصارف الإسلامية لاستثمارها وفق هذه الصيغة، وهو الشائع راهنا، بل والغالب على استثمارات الأموال في المصارف الإسلامية.

المزارعة والمغارسة والمساقاة: تعتبر من أنجح الطرق التي تستخدم لتثمير الأراضي الزراعية الموقوفة، والتي يعجز الوقف عن تمويلها ذاتيا، بالإضافة لكونها تحقق فتحا لتكثير الريع وذلك من خلال سعي المستثمر لزيادة ليحصل على قدر أكبر من الإنتاج وفقا لنسبته المضروبة له، وهذا يعود من ثم على ريع الوقف، وعليه فالقدرة الإنتاجية ستكون في ازدياد، وهو ما يتفق مع مصلحة الطرفين.

الصكوك الوقفية: تقوم فكرة الصكوك الوقفية على تحديد مشروع وقف لخدمة المجتمع وتحديد حجم التمويل اللازم له، ثم إصدار صكوك بقيم إسمية مناسبة وطرحها للاكتتاب العام لتجميع المال اللازم لمشروع الوقف. ويمكن إنشاء صندوق استثمار وقفي لإدارة هذه الصكوك، وتستند فكرة هذه الصكوك على أسس فقهية وأسس تمويلية، ووقف الصكوك يمثل حصصا متساوية في أعيان مؤجرة ومرتبط بنفس الوقت بشكل من أشكال انتقال الملكية إلى المستأجر على مدى سنوات، فهو في حقيقته وقف للعين والمنفعة معا حيث يقصد منه حبس كل من إيرادات الإجارة وتوزيعات بدل انتقال الملكية معا على أغراض الوقف الموقوف عليها، والملاحظ في هذا النوع من الوقف أن عينه تنعدم بانقضاء مدته بحيث تنتقل العين إلى المالك الذي كان مستأجرا والصكوك الوقفية عبارة عن آلية يمكن الاعتماد عليها لسد الاحتياجات التمويلية، ويمكن اعتمادها من قبل المصارف الإسلامية، الحكومات والمؤسسات.

الأسهم الوقفية: تمثل أحد أنواع الصكوك الوقفية، وهي غير قابلة للتداول في السوق المالي وإنما خاصة بالمشروع الوقفي، حيث تحدد نصيب صاحبها، كما لا يحق له سحبها أو التدخل في طريقة استثمارها، وتتمثل الفكرة في نقل القدرة على الوقف إلى عموم المسلمين عبر المساهمة في وقف خيري بشراء سهم أو عدة أسهم حسب القدرة، وحسب الفئات المحددة في مشروع معين ينفق ريعه في أوجه الخير المحددة وفقا للسهم وحسب رغبة المساهم، فوقف الأسهم إنما هو وقف لما يمثله السهم.

رابعا: الصناديق الوقفية كمدخل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1. **دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية:** تساهم الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال[1]:

[1] محمد لخضاري، إيمان بن حبيبة، الصناديق الوقفية كآلية من آليات تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 7، العدد 1، 2019، ص89-90.

- **تشجيع حركة التجارة:** تساهم الصناديق الوقفية في تشجيع حركة التجارة من خلال شق الطرقات، ربط المدن وتزويدها بمختلف المرافق والخدمات وذلك يساهم في إنعاش حركة التجارة الداخلية عن طريق الاستثمار العقاري في بناء الأسواق وتأجيرها.
- **دعم العملية الإنتاجية:** تعمل الصناديق الوقفية على استغلال الأصول والأموال الوقفية في مشاريع استثمارية انطلاقا من مبدأ تنمية المال الوقفي في حد ذاته وتمويله ذاتيا.
- **زيادة التراكم الرأسمالي:** تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تمويل ضخم تعجز الدول عن تغطية جميع نفقاته مما يتطلب إسهام الوقف في تمويل هذه التنمية من خلال محاربة الاكتناز الذي يعطل عنصر رأس المال في المشاركة في العملية التنموية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي.
- **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** نظرا لصعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل من المؤسسات المالية، يمكن للصناديق الوقفية أن تشكل موردا تمويليا لتلك المؤسسات باستخدام القرض الحسن أو التمويل بالصيغ الإسلامية.

2. **دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الاجتماعية:** يمكن للصناديق الوقفية أن تلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال ما يلي[1]:

❖ **صندوق للتقليل من البطالة:** يتم ذلك من خلال إنشاء صندوق وقف، يتم من خلاله إصدار صكوك لحشد رؤوس الأموال وتستثمر حصيلة هذا الصندوق وفق أسلوبين هما:

- مساعدة الفقراء بمبالغ مالية لإنشاء مشاريع صغيرة، ويتم استرجاع المبالغ المقرضة على أقساط بنسب معينة للمقترض، وهذا من أجل المحافظة على رأس مال الصندوق من التضخم والاستهلاك، والديون المعدومة.
- مشاركة البطالين في إقامة مشاريع بنظام المشاركة أو المضاربة، والذي يقوم على المشاركة بالتمويل من طرف الصندوق، والعمل من طرف العاطل، والمشاركة في الأرباح التي تتحقق، ويتحمل الصندوق الخسارة إن كانت دون تقصير من العامل، حيث يتم تحقيق هدف مساعدة العاطل على إنشاء مشروع، وكذا الحفاظ على رأس مال الصندوق وزيادته، حيث تحقيق جزء من الربح للصندوق يسهم في إنفاقه على أوجه الخير المختلفة والمحددة في نشرة الاكتتاب.

ويمكن الجمع بين الأسلوبين بالإقراض للعاطلين في أول المشروع، وعندما ينجح ويبدأ في التشغيل المربح تتحول العملية إلى مضاربة وفق ترتيب شرعي وقانوني معين.

❖ **صندوق وقفي لرعاية الفقراء:** يتم ذلك من خلال طرح صكوك وقفية تستثمر حصيلتها في أوجه الاستثمار المختلفة مثل: المساهمة في بعض المشروعات الناجحة، أو شراء عقارات أو أراض زراعية وتأجيرها، وقد يكون الصندوق يحتوي على تشكيلة من كل هذه الاستثمارات، مع مراعاة أن يغلب عليها جانب الاستثمار العقاري، مباني أو أراض للتأجير، لأن العائد فيها يكون معروفا ومحددا، ومن عائد هذه الاستثمارات يصرف الفقراء.

❖ **صندوق وقفي للرعاية الاجتماعية:** يوجه إلى مكافحة الفقر، عن طريق توفير بعض الخدمات العامة لمن لا يمكنهم الحصول عليها من الدولة كالتعليم والصحة والمياه النقية والمساجد، ويمكن تطبيق ذلك بأسلوبين هما:

---

[1] الخامسة سايحي، حدة طويل، إيمان رحال، الصناديق الوقفية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –تجارب دولية–، كتاب جماعي حول النماذج المستحدثة للوقف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ديسمبر 2020، ص204.

- إنشاء صندوق مفتوح يمكن أن يظل الاكتتاب في صكوكه الوقفية مستمرا لقبول أوقاف جديدة، وتستخدم الحصيلة في المساهمة أو الإنشاء الكامل أو التكملة لبعض المدارس والمستشفيات، والصيدليات، وإنشاء مراكز للإغاثة والطوارئ ومراكز لتطوير الأدوية، وإنشاء المكتبات العامة، ومراكز البحث العلمي... إلخ.
- استثمار حصيلة الاكتتاب في مشروعات مربحة، والإنفاق من عائدها على الإنشاء والإسهام في هذه المرافق.

المحور الثاني: تجربة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في المصرف الإسلامي للتنمية

إدراكا من المصرف الإسلامي للتنمية للإمكانات التنموية التي يمكن أن يحققها قطاع الأوقاف قام المصرف بإنشاء صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية.

أولا: نبذة عن صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف: أسسه المصرف الإسلامي للتنمية عام 2001، ويديره وفقا لمفهوم المضاربة الإسلامية بحيث يتولى دور المضارب بصفته مديرا ووصيا على الصندوق، ويضم إلى جانب المصرف الإسلامي للتنمية 19 مشاركا، ومنهم وزارات أوقاف، ومؤسسات وقفية، ومصارف إسلامية ومؤسسات غير ربحية، من عدة دول.

يعمل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عن طريق تمويل بناء أو شراء أصول عقارية مادية (بالاعتماد على صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية). وتستخدم هذه العوائد بعد ذلك لسداد المبالغ المستحقة لصالح الصندوق، فيما تستخدم المبالغ المتبقية لدعم أنشطة المستفيد أثناء فترة السداد، وبعد هذه الفترة سجل الأصل باعتباره وقفا ويعود كل الدخل الناتج إلى المستفيد، مما يساعد على توفير مصدر دخل مستدام لأنشطة المستفيد المرغوبة اجتماعيا.

أما عن أهداف الصندوق فهو يرمي إلى ضمان الاستدامة والاستقلال المالي والتنمية الاجتماعية للمنظمات غير الربحية لصالح الأمة الإسلامية، وأما عن استراتيجيته فتعتمد على تقديم التمويل اللازم لتطوير الممتلكات الوقفية العقارية والاستثمار فيها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويشمل ذلك المباني السكنية والتجارية التي تكون صالحة اجتماعيا واقتصاديا وماليا، سواء في البلدان الأعضاء أو غير الأعضاء[1].

ثانيا: آلية عمل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يساعد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف المؤسسات التي تمارس أنشطة ذات قيمة إنمائية على تحقيق الاستدامة المالية من خلال تطوير الأرض الوقفية أو تسهيل استحداث أوقاف خيرية جديدة تماما. وبناء على تقديم المستفيد لمساهمة مالية لا تقل عن 25% من التكلفة الإجمالية للمشروع (إن كان المشروع جديدا)، يمول الصندوق بناء أو ترميم و/أو شراء ملكية عقارية مدرة للدخل، وعادة ما يصمم المشروع بحيث يسدد تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بالكامل من دخل المشروع، مع دعم أنشطة المستفيد بمبلغ متبق كبير أثناء فترة السداد في الحالة المثلى. أما بعد سداد التمويل، فيذهب كل الدخل الناتج لدعم أنشطة المستفيد بشكل دائم.

[1] المرقع الرسمي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، على الرابط: www.isdb.org/apif

الشكل رقم (2): النموذج التشغيلي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

تتحدد العلاقة بين الأطراف ذات المصلحة بصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كما في الشكل التالي:

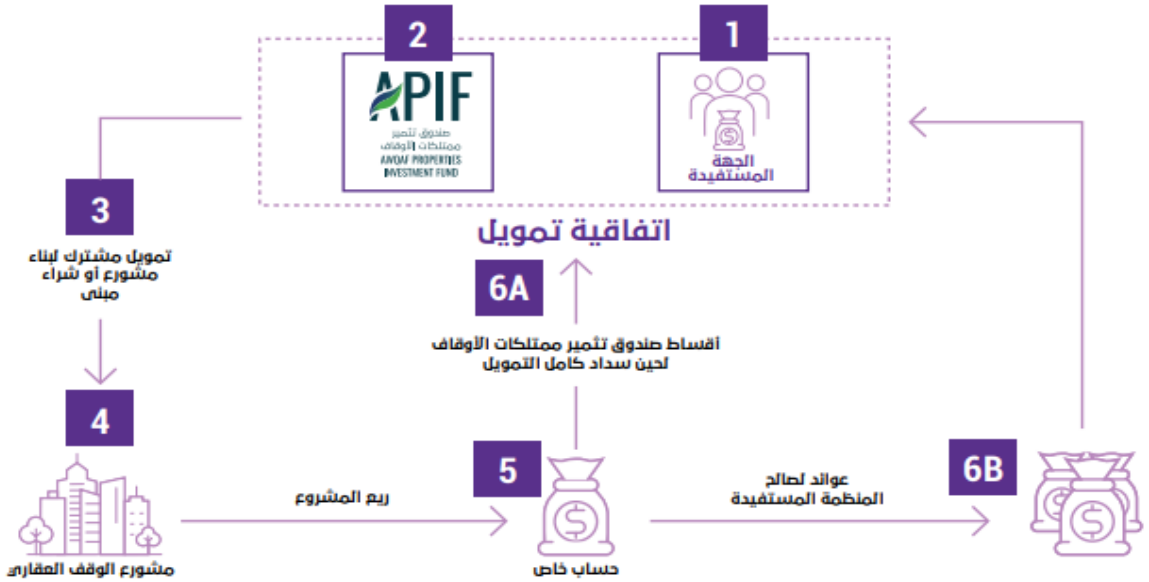

المصدر: صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، التقرير السنوي 2023، ص 33.

ثالثا: الأداء المالي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ودوره التنموي

تعتمد استراتيجية عمل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على تقديم التمويل لتطوير الممتلكات الوقفية العقارية والاستثمار فيها، وذلك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أجل تقييم الأداء المالي للصندوق نقوم بتحليل تطور كل من أصول الصندوق، رأس المال المدفوع للصندوق، توزيع الأرباح، ثم استعراض أداءه التشغيلي.

1- **أصول الصندوق**: يوضح الشكل الموالي تطور أصول صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2023.

الشكل رقم (3): تطور أصول صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال الفترة 2015-2023

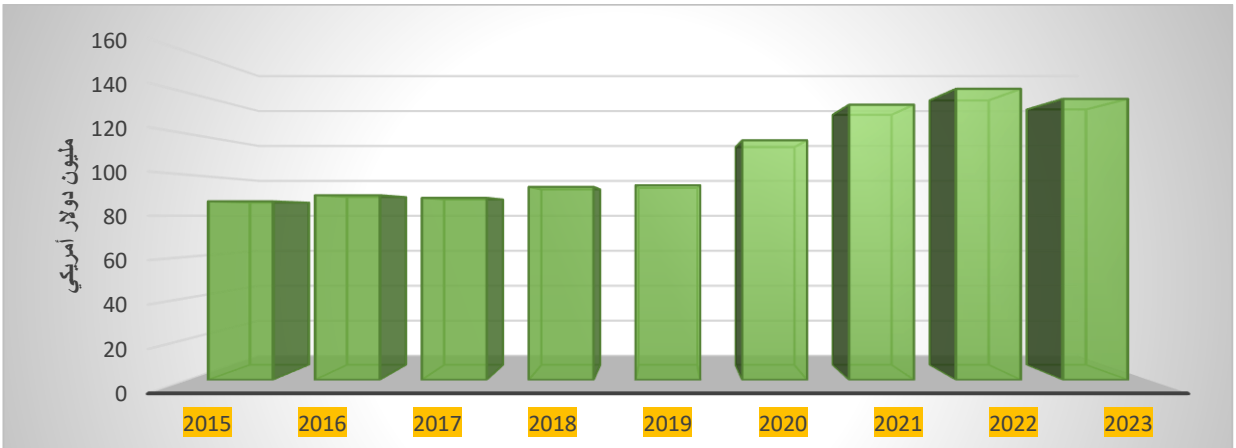

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الأصول	87,047	90,018	88,742	94,11	94,85	116,83	134,16	141,89	137,01

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، للسنوات: 2015-2023.

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن إجمالي أصول صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في منحى تصاعدي وقد شهد نموا إيجابيا طيلة فترة الدراسة، حيث انتقل من 87.047 مليون دولار أمريكي سنة 2015 إلى 137.01 مليون دولار أمريكي سنة 2023، نتيجة لاستراتيجية عمل الصندوق لتطويره ودعم رأسماله بهدف زيادة فعاليته في تحقيق أهدافه المنشودة. وهذا بالرغم من الانخفاض المسجل لهذه الأصول بنسبة 3.44% مقارنة بسنة 2022، والذي يعزى بشكل رئيسي إلى إغلاق مشروع وقف الإحسان التجاري والسكني في عجمان، الإمارات العربية المتحدة.

2. العائد على الأصول: يوضح الشكل الموالي تطور نسبة العائد على أصول صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2023.

الشكل رقم (4): تطور نسبة العائد على أصول صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال الفترة 2015-2023

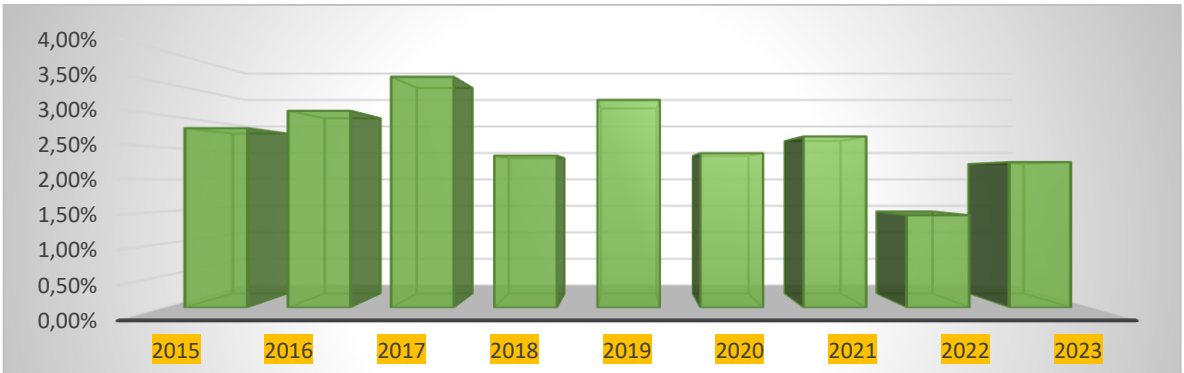

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة العائد على الأصول	2,80%	3,07%	3,60%	2,37%	3,24%	2,41%	2,67%	1,44%	2,27%

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، للسنوات: 2015-2023.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الصندوق قد حقق عوائد سنوية موجبة على الأصول طيلة فترة الدراسة، وهو ما يدل على كفاءة الصندوق في توليد الأرباح على أصوله.

3. رأس المال المدفوع للصندوق: من أجل تحليل قدرة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على تعبئة الموارد، قمنا بدراسة تطور رأس المال المدفوع للصندوق خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (5): تطور قيمة رأس المال المدفوع للصندوق خلال الفترة 2015-2022

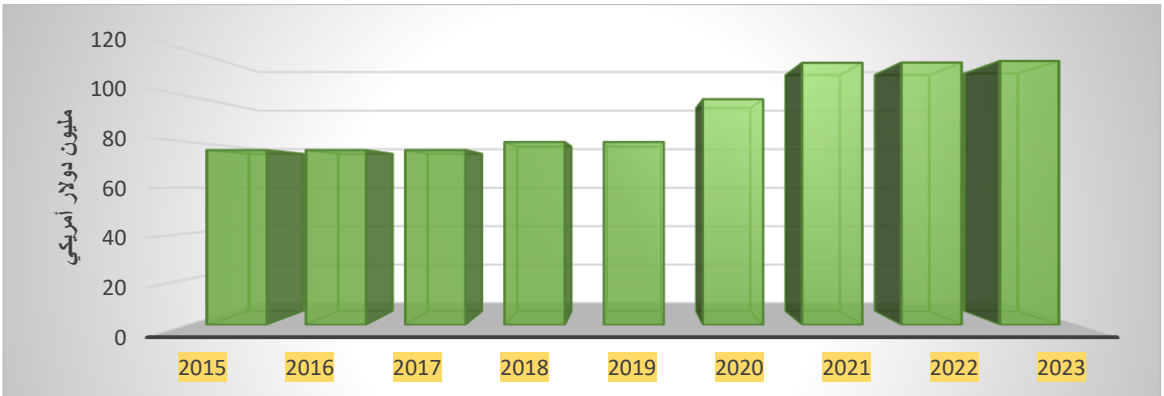

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مساهمة حملة الشهادات	76,41	76,41	76,41	79,92	79,92	98,57	114,4	114,51	115,2

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير السنوية للصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للسنوات 2015-2023.

يتضح من الشكل أعلاه أن قيم رأس المال المدفوع للصندوق قد شهدت نموا إيجابيا طيلة سنوات الدراسة، حيث انتقل من 76,41 مليون دولار أمريكي سنة 2015 إلى 114,20 مليون دولار أمريكي سنة 2023، وذلك راجع إلى تطور قدرة الصندوق في تعبئة موارده من أجل تعزيز دوره التنموي والرفع من استثماراته وعائداته المالية.

3. **العائد على حقوق المساهمين**: يوضح الشكل الموالي تطور نسبة العائد على حقوق المساهمين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2023.

الشكل رقم (6): تطور نسبة العائد على حقوق المساهمين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال الفترة 2015-2023

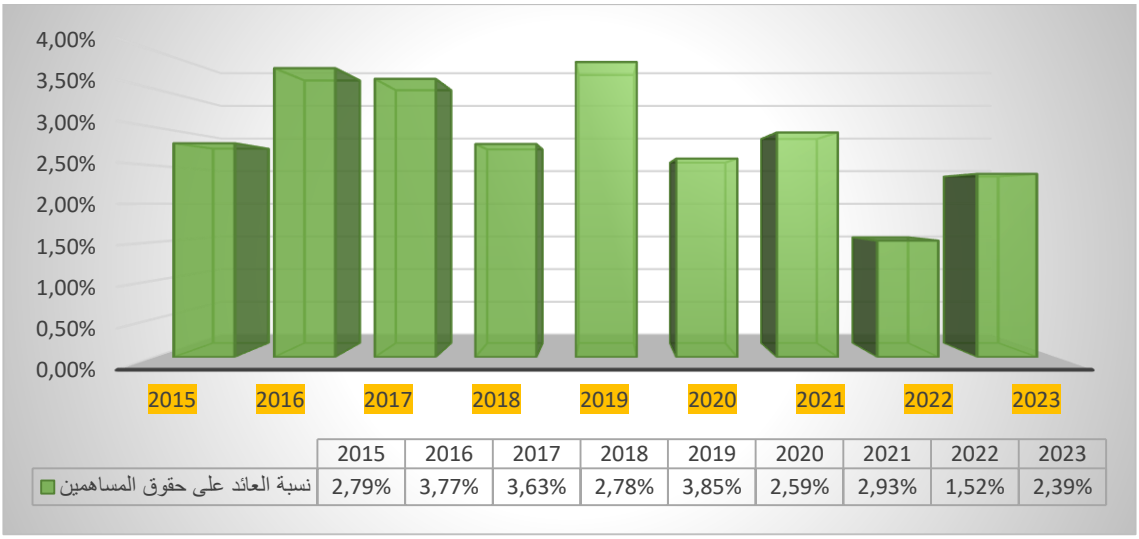

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة العائد على حقوق المساهمين	2,79%	3,77%	3,63%	2,78%	3,85%	2,59%	2,93%	1,52%	2,39%

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، للسنوات: 2015-2023.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الصندوق قد حقق عوائد سنوية موجبة على حقوق المساهمين طيلة فترة الدراسة، وهو ما يدل على أن الصندوق يحقق أرباحا للمساهمين، وأن أموال المساهمين توظف بشكل جيد وهذا بالرغم من انخفاضها بعد سنة 2019 مقابل التزايد الذي شهدته في السنوات الأولى من الدراسة.

5. توزيع الأرباح: يبين الشكل الموالي تطور نسبة توزيع الأرباح من رأس المال المدفوع خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2022.

الشكل رقم (7): تطور توزيع الأرباح خلال الفترة 2015-2023

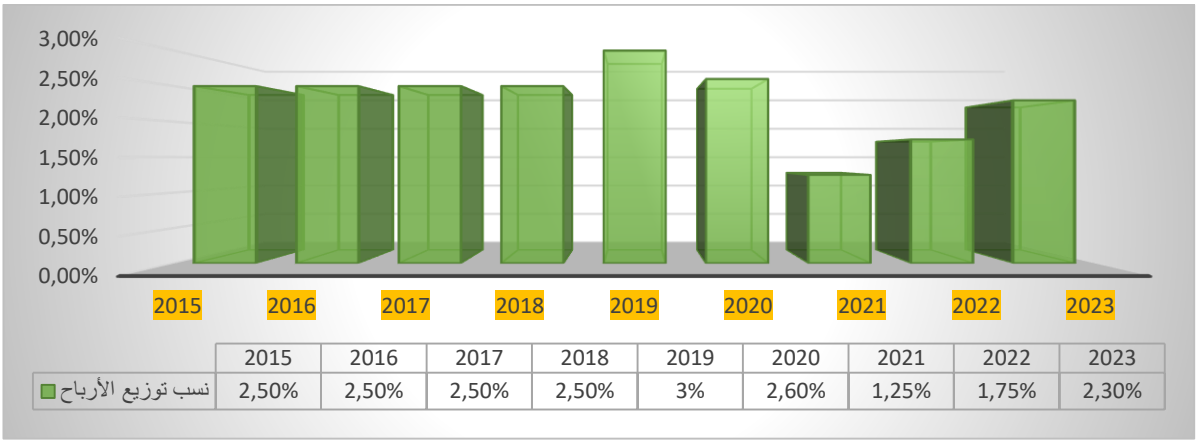

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسب توزيع الأرباح	2,50%	2,50%	2,50%	2,50%	3%	2,60%	1,25%	1,75%	2,30%

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للسنوات 2015-2023.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف قام بتوزيع أرباح ثابتة ومستقرة بنسبة 2,5% من رأس المال خلال الفترة 2015-2018، لترتفع هذه النسبة إلى 3% سنة 2019 نتيجة لتحسن الأداء التشغيلي للصندوق، ثم سجلت تلك النسبة تراجعا خلال السنتين المواليتين وذلك بسبب التداعيات السلبية لجائحة كورونا التي أثرت على السوق والشركات في جميع أنحاء العالم، لكن في السنة الموالية ارتفعت نسبة توزيع الأرباح من جديد بنسبة 0,45% مقارنة بسنة 2021، وذلك لانتهاج الصندوق استراتيجية عمل جديدة تهدف إلى تجديد سياساته وعملياته الداخلية وتحسين جودة عملياته، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على استثمارات الصندوق وعوائده. وقد استمر هذا المنحى الإيجابي خلال السنتين الأخيرتين حيث بلغت 2.3% سنة 2023.

رابعا: الأداء التشغيلي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف: يمكن معرفة الأداء التشغيلي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف من خلال دراسة تطور المشروعات المعتمدة لدى الصندوق، وصيغ تمويلها، وقطاعات المستفيدين منها.

1. **اعتمادات المشاريع**: يوضح الشكل الموالي تطور إجمالي عدد وقيمة المشاريع المعتمدة لدى صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023.

الشكل رقم (8): تطور إجمالي عدد وقيمة المشاريع المعتمدة لدى صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال الفترة 2015-2023

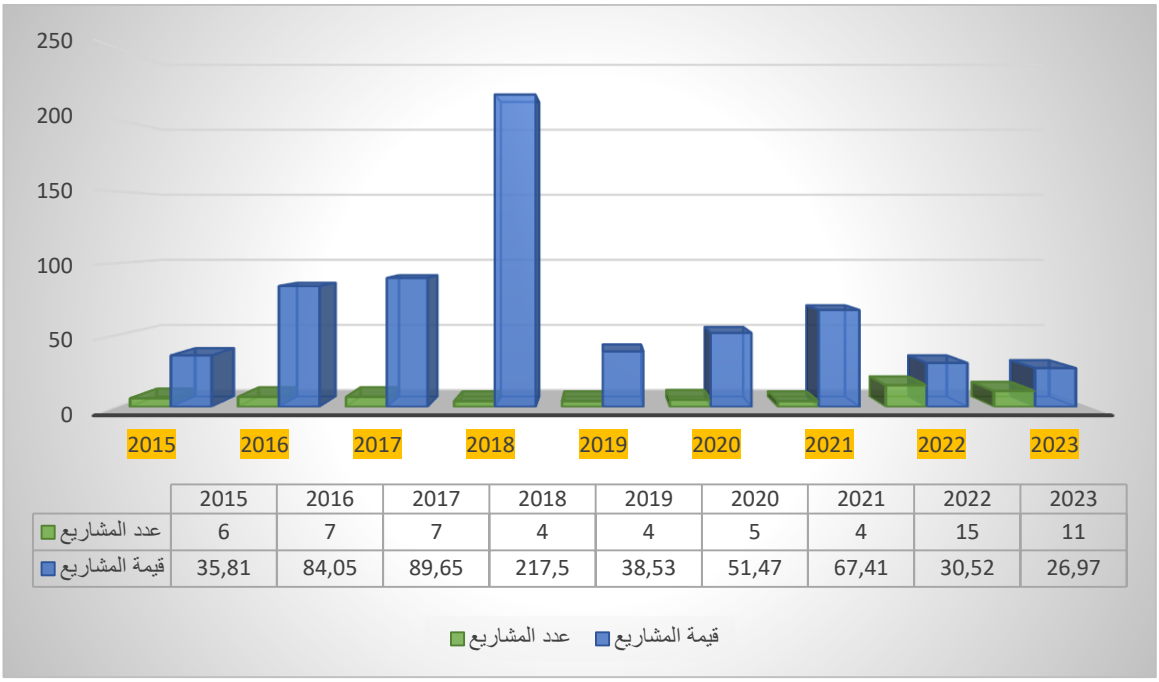

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المشاريع	6	7	7	4	4	5	4	15	11
قيمة المشاريع	35,81	84,05	89,65	217,5	38,53	51,47	67,41	30,52	26,97

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للسنوات 2015-2023.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد المشاريع التي اعتمدها صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال الفترة 2015-2023، قد شهدت ثباتا خلال سنتي 2016 و2017 بمعدل 7 مشاريع لكل سنة، لتنخفض بعدها خلال الفترة 2018-2021، ثم يرتفع عددها إلى 15 مشروعا عام 2022، وهو أكبر عدد من المشاريع الجارية المعتمدة منذ إنشاء الصندوق، لكنها عاودت الانخفاض مجددا لتصل إلى 11 مشروعا عام 2023.

2. **قطاعات المستفيدين**: قام صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بدعم إنشاء و/أو تطوير ممتلكات الأوقاف لصالح العديد من المنظمات النشطة في العديد من القطاعات الاقتصادية، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (9): أنواع قطاعات المستفيدين من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

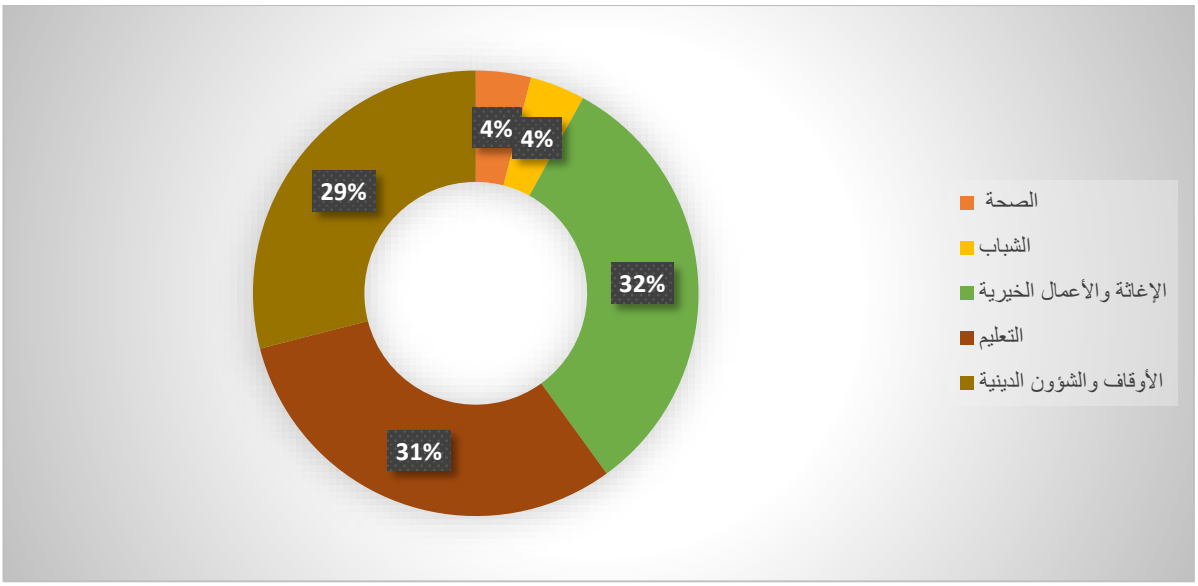

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية، الأثر الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف نموذج للتنمية المستدامة، ديسمبر 2019.

من الشكل أعلاه، نلاحظ تنوع قطاعات المستفيدين من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، حيث شكل قطاع الإغاثة والأعمال الخيرية أعلى نسبة استفادة بلغت 32%، ثم قطاع التعليم بنسبة 31%، ثم يليهما قطاع الأوقاف والشؤون الدينية بنسبة 29%، ثم يأتي قطاعي الصحة والشباب بنسبة 4% لكل منهما.

من خلال تعدد القطاعات المستفيدة من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، نستنتج أن الصندوق يؤدي دورا بالغ الأهمية في مجال التنمية المستدامة، ففضلا عن دعمه للمنظمات الدينية وشؤون الأوقاف فإنه يساهم كذلك في دعم الشباب والمنظمات التعليمية، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الإغاثة والأعمال الخيرية والتدخلات الصحية، كل هذه المنظمات تساهم في خدمة أهداف التنمية المستدامة، من ناحية التخفيف من حدة الفقر وتحسين الصحة والتعليم وتوفير العمل اللائق وتعزيز النمو الاقتصادي.

3. **صيغ تمويل المشاريع**: يعتمد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على العديد من الصيغ الإسلامية لتمويل مختلف مشاريعه، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (10): عدد المشاريع ومبالغها حسب صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

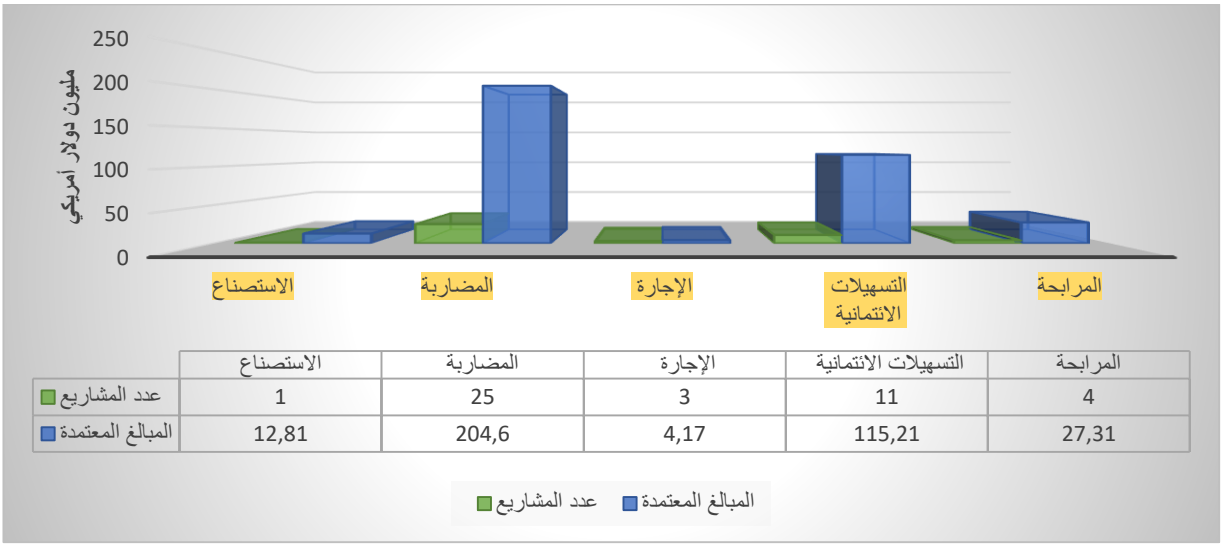

	الاستصناع	المضاربة	الإجارة	التسهيلات الائتمانية	المرابحة
عدد المشاريع	1	25	3	11	4
المبالغ المعتمدة	12,81	204,6	4,17	115,21	27,31

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير السنوي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 2023، ص 14.

يتبين من الشكل أعلاه أن صيغتا المضاربة والتسهيلات الائتمانية احتلتا النسبة الأكبر من استثمارات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، ثم تأتي المرابحة، ويليها الاستصناع والإجارة.

خامسا: الأثر الاجتماعي لمشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

ويتعلق بمختلف الأنشطة الاجتماعية التي يقوم الصندوق بتمويلها لتحقيق التنمية البشرية باستخدام أموال العائد الصافي السنوي من المشروعات التي ينجزها والمقدر بمعدل 1 مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (11): عدد المشاريع المدعمة بالعائد الصافي السنوي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خلال الفترة 2019-2023

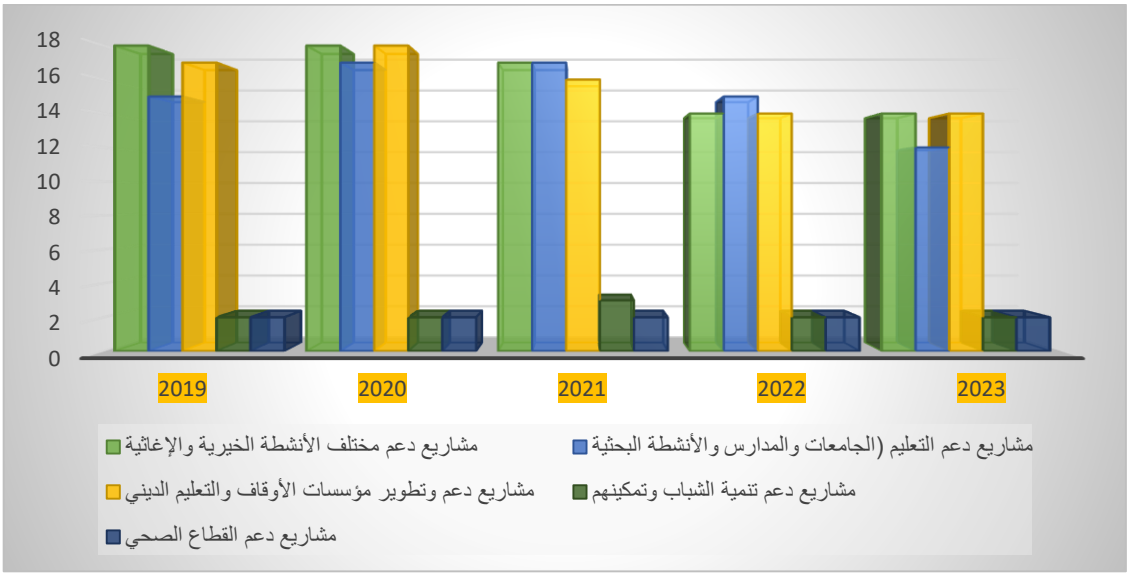

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للسنوات 2019-2023.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر المشاريع الممولة من العائد الصافي السنوي للصندوق خلال فترة الدراسة هي المشاريع التي تدعم الأنشطة الخيرية والإغاثية وتليها مشاريع دعم التعليم وتطوير مؤسسات الأوقاف بمعدل 12 إلى 18، في حين يتم تمويل المشاريع المتعلقة بدعم الصحة وكذا تنمية الشباب وتمكينهم بمعدل 2 إلى 3 مشاريع، ما يوضح تركيز الصندوق على ترك أثر اجتماعي من جانب التعليم والعمل الخيري والإغاثي من الكوارث لدعم رغبة الواقفين ما يعمل على تعزيز قطاع الأوقاف من خلال دعمة تطوير مؤسسات الوقف وتنميتها لاستمرارية تحقيق العوائد لصالح المستفيدين منها.

من خلال تحليلنا للأداء المالي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، نستنتج أن الصندوق يمتلك إمكانات كبيرة لتمويل التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنشاء وتطوير ممتلكات الأوقاف وتمويل المشاريع المولدة للدخل، حيث بلغ إجمالي رأس المال المدفوع للصندوق قيمة 115,20 مليون دولار أمريكي سنة 2023، مكملا بخط تمويل من البنك الإسلامي للتنمية، وقد اشتملت محفظة مشاريع الصندوق خلال فترة الدراسة على 44 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت 767.35 مليون دولار أمريكي، 33 مشروعا منها معتمدة في البلدان الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية بقيمة 556.19 مليون دولار أمريكي، و11 مشروعا معتمدة في البلدان غير الأعضاء للبنك الإسلامي للتنمية وبقيمة 211.16 مليون دولار أمريكي. وقد أثبتت هذه المشاريع فعاليتها في خدمة مختلف أهداف التنمية المستدامة.

وتعكس هذه الإنجازات جهود صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، إضافة إلى الدعم الذي يوفره المصرف الإسلامي للتنمية للصندوق من خلال إدارته له كمضارب واستثماره في ملكية الصندوق، وكذلك من خلال التمويلات المقدمة والمنح المستهدفة التي يقدمها.

خاتمة: في ختام دراستنا والتي حاولنا فيها تسليط الضوء على دور الصناديق الوقفية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تجربة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بالمصرف الإسلامي للتنمية، تبين لنا مجموعة النتائج التالية:

- تقوم فكرة الصناديق الوقفية على إشراك جميع فئات المجتمع والمؤسسات والهيئات، في إطار من التكامل والتعاون والتنسيق بينها، للعمل على إنشاء مشاريع وقفية تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يمتد نطاق عمل الصناديق الوقفية ليشمل معظم متطلبات تطوير المجتمع، ويضمن كل ما يلزم لتلبية مختلف احتياجاته وفي مقدمتها القطاع الصحي والتعليم؛
- تعتبر الصناديق الوقفية من الأساليب المهمة في مجال الاستثمار الوقفي، لقدرتها على تعبئة أموال الوقف والمحافظة عليها وتنميتها من أجل دعم مختلف مجالات التنمية.
- يعكس صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف سعي المصرف الإسلامي للتنمية إلى تفعيل دعمه للقطاع الوقفي، حيث يقدم هذا الصندوق الأوقاف كأداة تنمية قائمة على التمويل الاجتماعي مراعيا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- أظهر تقييم الأداء المالي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف نتائجا إيجابية في نمو أصوله ورأس ماله المدفوع طيلة فترة الدراسة؛
- تتنوع قطاعات المستفيدين من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بين قطاع الإغاثة والأعمال الخيرية والتعليم والصحة والشباب، بما يساهم في خدمة أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات:

- توعية المجتمع والمستثمرين بأهمية الوقف بشكل عام، والصناديق الوقفية بشكل خاص، والتوسع في إنشاءها حسب احتياجات المجتمع بما يخدم التنمية أهداف التنمية.
- ضرورة التعاون بين الجامعات ووزارات الأوقاف، من أجل الاستفادة من البحوث المنجزة في المجال الوقف، والاستعانة بها في تطوير وتنمية قطاع الأوقاف.
- تهيئة الأنظمة والتشريعات اللازمة لإقامة الصناديق الوقفية، وتكوين إطارات فاعلة مدربة قادرة على تسيير الصناديق الوقفية أحسن تسيير.
- العمل على دعم المشاريع ذو أولوية لأفراد المجتمع من خلال الصناديق الوقفية.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الأوقاف واستثمارها وتنميتها.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار مشروعيته وثمراته، مع نماذج تطبيقية معاصرة، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
2. حسين رحيم، ميلود زنكري، التمويل الريفي الأصغر أي دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغاربي، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، أيام 27-28-6/29/ 2013.
3. حليمة بزاز، يحياوي عبد الكريم، الصيغ الحديثة لاستثمار أموال الأوقاف وآليات تفعيلها في الجزائر، الملتقى الدولي الافتراضي حول: دور القطاع الثالث والمؤسسات الوقفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في التجارب الحديثة، جامعة سطيف، يوم 3 أفريل 2021.
4. الخامسة سايحي، حدة طويل، إيمان رحال، الصناديق الوقفية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –تجارب دولية–، كتاب جماعي حول النماذج المستحدثة للوقف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ديسمبر 2020.
5. سفيان ذبيح، الرقابة على استثمار الأملاك الوقفية كآلية لحماية الأوقاف العامة في التشريع الجزائري، مجلة المفكر، المجلد 15، العدد 2، 2020.
6. عبد القادر قداوي، تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية لتمويل المشاريع التنموية –نماذج مؤسسات اقتصادية واجتماعية–، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، 2018، ص82-83.
7. عبد الكريم بوحادرة، الدول التمويلي والتنموي للصناديق الوقفية –حالة الصندوق الوقفي تثمير–، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 3، 2021.
8. عبد الكريم بوحادرة، الدول التمويلي والتنموي للصناديق الوقفية –حالة الصندوق الوقفي تثمير–، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 3، 2021.
9. محمد الزحيلي، الصناديق الوقفية المعاصرة: تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها، مجلة الحق للدراسات الشرعية والقانونية، المجلد 1، العدد 12، جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

10. محمد لخضاري، إيمان بن حبيبة، الصناديق الوقفية كآلية من آليات تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 7، العدد 1، 2019.
11. الموقع الرسمي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، على الرابط: www.isdb.org/apif
12. التقارير السنوية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للسنوات: 2015-2023.